



صفحة نصف شهرية تصدر عن جريدة بالتعاون مع وزارة السياحة

سياحة

زيادة مساهمة

القطاع السياحي في

الناتج المحلي

تمثل زيادة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,9 بالمائة في عام 2009 م، تطورا إيجابيا يعكس قدرة هذا القطاع الحيوي والهام على النمو وقابليته للاستدامة التي تعزز من مساهمة الموارد الغير النفطية في الدخل القومي، ومدى الفرص المتوافرة في هذا القطاع في إنماء غيره من القطاعات الاقتصادية والأنشطة الأخرى التي تستفيد بشكل مباشر وغير مباشر من القطاع السياحي، وتعكس هذه الزيادة كذلك الإمكانات التي يمتلكها القطاع السياحي في السلطنة في الإسهام الفاعل والإيجابي في الناتج القومي. فبالرغم من زيادة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي، تأتي ترجمة أهداف الرؤية المستقبلية (عمان 2020م) للاقتصاد العماني والهادفة إلى زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية الغير النفطية في الدخل المحلي الإجمالي وتنوع مصادر الدخل، وهو ما يدل ان القطاع السياحي في البلاد يمضي وفق ما خطط له، ويحقق نجاحات متتالية في هذا الإطار ومحققا لخطط الحكومة في النهوض بهذا القطاع الحيوي والهام.

ان زيادة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009م، يفتح آفاق واسعة لمساهمة أكبر لهذا المجال الهام، خاصة في ظل الاهتمام الذي توليه الحكومة ممثلة في وزارة السياحة والجهات الأخرى في تفعيل القطاع السياحي في البلاد على أكثر من صعيد وفي مختلف الجوانب، سواء من حيث تعزيز البنى الأساسية للقطاع السياحي أو من خلال الترويج للسلطنة في الخارج عبر المؤتمرات والمعارض السياحية الدولية، أو من خلال الإعلان والتسويق في وسائل الإعلام، ناهيك عن تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي لخوض غمار الاستثمار في المجال السياحي الذي ينبض بالانتعاش ويعرض لفرص واسعة وجاذبة في كل مجالات الاستثمار التي يحتاجها القطاع السياحي، وتعزز الاستثمار والتسهيلات والمرونة التي توفرها الجهات الحكومية والخاصة.

ان تحقيق القطاع السياحي هذه النسبة الجيدة جاء في ظروف اقتصادية بالغة الصعوبة، فمازالت إفرازات الأزمة الاقتصادية العالمية تلحق بظلالها على كل القطاعات ومن بينها القطاع السياحي، الأمر الذي يعكس توافر فرص النمو في القطاع السياحي في السلطنة في المستقبل، ومتى يتعافى العالم تماما من آثار هذه الأزمة، وتكون الظروف مؤاتية بشكل أكبر للتدفق السياحي من البلدان المصدرة للسياحة في العالم. ان كل هذه المؤشرات والنسب تبشر للمستقبل زاهر للقطاع السياحي في البلاد في المرحلة القادمة مجسدا أهداف الحكومة في تعزيز مساهمة القطاعات الاقتصادية، وفتح آفاق واسعة أمام الاستثمار السياحي بكل أطيافه ومجالاته، ويطمئن الجميع بأن المستقبل الذي ينتظر السياحة كبير ومحفز للجميع ان يستثمر فيه بكل اطمئنان.

نأمل ان يستمر نمو القطاع السياحي في البلاد ويرفع من مساهمته عاما بعد آخر في الناتج المحلي الإجمالي ويحقق الأهداف المتوخاة منه، ذلك بتضافر الجهود الهادفة إلى الارتقاء بهذا القطاع من كل الجهات العامة والخاصة والأفراد.

زيادة المنشآت الفندقية وفق الطلب

(١٣٣) موافقة نهائية لإقامة منشآت فندقية في المحافظات والمناطق يقوم بها مستثمرون محليين



فيصل الحوسني

أن طلبات الاستثمار السياحي في السلطنة من المستثمرين مباشرة وتبعث على التفاؤل بمستقبل الاستثمار في القطاع السياحي في السلطنة، ليس في محافظة مسقط فحسب وإنما خارجها أيضا، وذلك لما تتمتع به السلطنة من استقرار سياسي واقتصادي والجدوى الاقتصادية المواتية للاستثمار في هذا المجال الحيوي والهام، وقال هناك مجموعة من المستثمرين تقدموا بطلبات التراخيص لمشروعات سياحية تتمثل في إنشاء فنادق وشقق فندقية ومخيمات، مما يعكس جدية المستثمرين ودرايتهم بجدوى الاستثمار في محافظات ومناطق السلطنة، وهذه الطلبات تدرس من قبل لجنة التراخيص في الوزارة ويتم البت فيها.

وأشار إلى أن الموافقات تمر بثلاث مراحل الأولى (موافقة مبدئية) ومدتها ستة أشهر، ويطلب فيها خرائط المشروع والذي يتم التأكد من توافقه مع نظام التصنيف المعتمد لدى الوزارة إضافة إلى موافقات عدد من الجهات المعنية الأخرى، والمرحلة الثانية (موافقة نهائية) ومدتها ستة أشهر أيضا ويطلب فيها الشروع في البناء بعد اكتمال التراخيص والموافقات من الجهات الأخرى، والمرحلة الثالثة هي مرحلة (إصدار التراخيص) وذلك بعد انتهاء البناء والتي يتم فيها التأكد من كل الالتزامات والاشتراطات وفق التراخيص الممنوح وتصنيفه وجاهزية المشروع لاستقبال النزلاء وكل الجوانب المرتبطة بالمشروع السياحي، وأضاف أن المشروعات الحاصلة على موافقات نهائية تتم زيارتها ميدانيا للتأكد من مدى مطابقتها لاشتراطات ومعايير التصنيف السياحي وسلامة التنفيذ من جانب المقاولين، تلافيا لأي أخطاء تكبد المستثمر خسائر ولا يتوافق المشروع مع التصنيف الممنوح، مضيفا إلى أنه تتم زيارات ميدانية للمشروعات إلى أن يتم الانتهاء منها.

أن هذه الإنشاءات السياحية ستوفر ما يقارب (6007) غرفة وشقة فندقية خلال السنتين القادمتين على أقصى تقدير حيث من المزمع أن توفي المشاريع الحاصلة على موافقات نهائية ما يقارب (3730) غرفة وشقة فندقية في محافظة مسقط، بينما ستوفر الموافقات النهائية في بقية مناطق السلطنة ما يقارب (2277) غرفة وشقة فندقية جديدة، وأكد أن ذلك سيؤدي بمتطلبات المرحلة الراهنة في توفير الإيواء للسياح والزوار، وفق الخطط الموضوعة للنمو وأعداد السياح والزوار في السلطنة. وقال مدير عام خدمات المستثمرين وإدارة الجودة إن الوزارة تهدف إلى إيجاد عملية التوازن بين العرض والطلب في القطاع السياحي للعديد من الأمور التي من شأنها أن تحافظ على مسار القطاع السياحي في البلاد وفق الأهداف التي تنشدها الحكومة، والخطط الموضوعة لتنشيط القطاع السياحي، موضحا أن هذا القطاع كما هو معروف تكتنفه الحساسية نظرا لتأثره بعوامل خارجية متعددة، فالتعاطي معه بشكل متوازن لا إفراط ولا تفريط في إدارته ذو أهمية والوزارة والحمد لله واعية بهذا الجانب وتعمل على تجنب أي انعكاسات غير إيجابية على السياحة. وقال بأن الوزارة قامت بإصدار العديد من الموافقات المبدئية والنهائية لإقامة منشآت فندقية الأمر الذي ارتأت الوزارة وضعها في قائمة الانتظار، وذلك حفاظا على مستوى الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات ولكي لا ينزل هذا الجانب إلى مستويات

مشاريع القطاع الخاص توفر (٦٠٠٧) غرفة وشقة فندقية جديدة خلال العامين القادمين.

متدنية نتيجة للإغراق في المرافق الإيوائية وتأثيراته السلبية على القطاع السياحي في السلطنة، مشيرا إلى أن هناك من يسعى إلى المضاربة العقارية في الموافقات المبدئية السياحية نتيجة للقيمة السوقية المرتفعة لهذه المنشآت، والوزارة تحث المستثمرين دوماً بعد حصولهم على الموافقات المبدئية على تنفيذ المشاريع من جانبها تقوم قدر الإمكان بتقديم المشورة والدعم مع الجهات المعنية الأخرى. وأشار الشيخ فيصل بن عامر الحوسني إلى

تنامي الطلب على الاستثمار المحلي والأجنبي يعكس جاذبية الاستثمار في القطاع السياحي في البلاد.

البلاد ماض وفق الخطط المستهدفة له، ومحققا تطورات إيجابية تتواءم مع النمو في الطلب على المنشآت الفندقية ” وقال إن عدد المرافق الفندقية المتوفرة في السلطنة بلغ (228) منها (131) منشأة خارج محافظة مسقط، وأضاف إن الموافقات النهائية للمنشآت الفندقية في محافظات ومناطق السلطنة بلغت (133)



موافقة بنهاية أكتوبر 2010م مؤكداً أن الوزارة لا تعلن عن الموافقات المبدئية لعدم التأكد من مسارات المشاريع الفندقية ومراسل عملها والتي تتطلب اخذ موافقات الجهات المختصة حول خرائط المشروع ومكوناته، لذا لا يعلن عنها إلا عندما يتم التأكد من أن المشاريع في طريقها للتنفيذ في أي ولاية من ولايات السلطنة، وأشار إلى

إلى انتهائه، إيماناً من وزارة السياحة بأن ذلك هو السبيل في إثراء السياحة بأهم ما يتطلبه القطاع السياحي من مرافق حيوية. ولإلقاء الضوء على المزيد من الجوانب التي تختص بالاستثمار في القطاع السياحي، أكد الشيخ فيصل بن عامر الحوسني مدير عام خدمات المستثمرين وإدارة الجودة في وزارة السياحة إن الاستثمار في قطاع السياحة في

م	المحافظة/ المنطقة	عدد الفنادق	عدد الغرف	عدد الشقق الفندقية	عدد الشقق
١	مسقط	٢٨	٢٥٤٩	٢٦	١١٨١
٢	ظفار	٢	١٥٥	١	٨٠
٣	الشرقية	٣	٥٥	١٤	٣٢٠
٤	الداخلية	٢	١٢٠	٥	١٠٩
٥	الوسطى	٤	٦٦	١	١٢
٦	الباطنة	١٧	٨٣٨	١٥	٢٥٤
٧	البريمي	٣	٩٦	٦	٦٤
٨	الظاهرة	١	٢٠	٥	٨٨
	الإجمالي	٦٠	٣٨٩٩	٧٣	٢١٠٨

ترجمة للرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني ٢٠٢٠، و تدعيما للجهود الحكومة في تنوع مصادر الدخل

٥٠٧ ملايين ريال عماني مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٩ م وبنسبة بلغت ٢,٩٪

مليون ليلة سياحية في عام 2005. وكانت حصة ليالي السياح القادمين من دول مجلس التعاون الخليجي 3,5 مليون ليلة، وحصة السياح القادمين من أوروبا 1,115 مليون ليلة ومن الدول الأخرى 1,873 مليون ليلة. وبينت الإحصائيات ان إجمالي عدد السياح الخارجيين بلغ في عام 2009 إلى 2,470 مليون سائح، في حين بلغ عددهم في عام 2008 بلغ 3,1 مليون سائح، وترجع نسبة الانخفاض في عام 2009م إلى تأثر قطاع السياحة في السلطنة بالازمة الاقتصادية العالمية كغيرها من دول العالم، وانعكس ذلك عدد على الليالي السياحية الإجمالي للسياح الخارجيين التي انخفضت إلى 38,08 مليون ليلة، مقارنة مع 51,6 مليون ليلة في عام 2008 م. وكانت نسبة النفقات على السياحة المحلية وفقا للمنتجات الأساسية في عام 2009 على النحو التالي: الخدمات الإيوائية (14,7)، خدمات المنازل

الثانية (9,9)، وخدمات تقديم الطعام والشرب (5,3)، خدمات النقل البري (7,9)، وخدمات النقل الجوي (19,1)، خدمات وكالات السفر (6,3)، الخدمات الثقافية (1,4)، الخدمات المالية (5,8)، المنتجات المرتبطة بالسياحة (3,8)، منتجات السياحة الأخرى (3,8) ومنتجات غير محددة (25,7). بينما كانت نسبة نفقات السياحة الوافدة وفقا للمنتجات الأساسية في عام 2009 على النحو التالي خدمات الإقامة (40)، خدمات المنازل الثانية (0)، وخدمات تقديم الطعام والشرب (14,4)، خدمات النقل البري (7,2)، وخدمات النقل الجوي (13,4)، خدمات وكالات السفر (1,5)، الخدمات الثقافية (0,6)، الخدمات المالية (0,7)، المنتجات المرتبطة بالسياحة (0,9)، منتجات السياحة الأخرى (0,9) ومنتجات غير محددة (21,2).

الاستثمار في قطاع الفنادق والمنشآت الإيوائية في السلطنة. كما أوضحت البيانات بأن عدد الغرف الفندقية قفز إلى 10,550 غرفة في عام 2009 مقارنة مع 8,132 في عام 2005 م وهو ما يعكس حجم الزيادة الكبيرة في عدد الغرف الفندقية التي توفرت في البلاد خلال السنوات الماضية ، و سجل معدل إشغال الغرف الفندقية في عام 2009 نسبة 49 بالمائة بينما كان قد سجل 47 بالمائة في عام 2005. وفيما يتعلق بالسياحة الوافدة كان إجمالي عدد السياح القادمين إلى السلطنة في عام 2009 هو 1,587 مليون سائح، في حين سجل 1,615 مليون سائح في عام 2008. وفي عام 2005، كان عدد السياح 1,101 مليون سائح. وارتفع إجمالي الليالي السياحية للسائحين القادمين عند 6,5 مليون ليلة سياحية في عام 2009، في حين كان قد سجل 4,413

بلغت مساهمة قطاع السياحة بشكل عام في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009م (507,224) ملايين ريال عماني وبنسبة بلغت 2,86 %، وتمثل هذه النسبة ترجمة لأهداف الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني 2020م برفع مساهمة القطاعات الاقتصادية الغير النفطية وتدعيما للخطط الحكومة الهادفة إلى تنوع مصادر الدخل، وأشارت نشرة إحصاءات وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة السياحة للمؤشرات العامة لاحصاءات السياحة إلى ان مساهمة قطاع السياحة في عام 2008م بلغت 2,43 %، في حين بلغت في عام 2007م 2,67% وفي عام 2006م 2,55% وسجلت في عام 2005م 2,51 % كما أظهرت بيانات وزارة السياحة، بأن عدد المنشآت الفندقية في السلطنة زادت من 161 منشأة في عام 2005 إلى 219 في عام 2009م، وتعكس هذه البيانات تنامي

